جامعة عمر المختار
كلية التربية ـ البيضاء
مجلة كلية التربية (مجلة علمية محكمة)
العدد الثالث لعام 2018

التجارة والنفط – دراسة تاريخية في الاقتصاد الليبي (1951–1969)

DOI: https://doi.org/10.54172/rnd96k27

د. إدريس محمد حسين
الدرجة العلمية: محاضر
التخصص الدقيق: تاريخ
مكان العمل : جامعة عمر المختار – كلية الآداب – قسم التاريخ / البيضاء

الملخص

تتناول هذه الدراسة موضوع (التجارة وظهور النفط) في ليبيا خلال الفترة 1951 – 1969 دراسة تاريخية في الاقتصاد الليبي وفي هذه الفترة مهمة شهدت ظهور ليبيا كدولة مستقلة عام 1951 غير أن هذا الاستقلال واجه وضعاً اقتصادياً واجتماعياً صعباً بسبب قله الموارد ونقص الخبرات الفنية والإدارية الأمر الذي جعل الأمم المتحدة تقوم بمساعدة الحكومة الليبية عن طريق إرسال عدد من الخبرات لتقديم المشورة لها في شتى المجالات.

في أوائل الستينيات شهدت البلاد حدثاً مهماً كان له بالغ الأثر على جميع نواحي الحياة في ليبيا تمثل في ظهور النفط وتصديره بكميات وفيرة مما نقل ليبيا من دوله تعتمد على الزراعة إلى دولة تمتلك موارد ماليا كبيرة غير أن نقص الخبرات الفنية والإدارية المؤهلة جعل استثمار هذه الأموال أمراً بالغ الصعوبة أعاقة عملية التطوير المرجوة في البلاد.

قامت الأمم المتحدة بتقديم المساعدات الفنية المتمثلة في الخبراء من خلال موظفيها الذين عينوا كمستشارين في دوائر الحكومة الليبية والبعض منهم تولى مسؤوليات تنفيذية نظرا لنقص الموظفين الأكفاء من الليبيين.

اثر اكتشاف النفط بشكل كبير على تبدل في هيكل الصادرات والواردات الليبية حيث كانت الصادرات حتى سنة 1961 أي قبل استلام الدولة لعائدات البترول وتعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية بنسبة 95% تقريبا ولكن بعد ظهور النفط هبطت بشكل كبير لتصل إلى نسبة 3%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نصيب النفط من الصادرات في ليبيا إلى نسبة 99,7% وهكذا يتضح لنا أن النفط ساهم بشكل كبير في انتعاش الحركة التجارية وارتفاع عدد التجار والمؤسسات التجارية وتزايد نسبة الطبقة العاملة في قطاع التجارة وساهم بشكل عام في النهوض بالاقتصاد الوطني.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

Abstract

The aim of this study is to shed light on trade, and the discovery of oil in Libya. This research is a historical study of Libyan economy that was built on using knowledge economy indicators based on time series data for the years 1951-1969s. The government suffered from a humiliating submission because of the control exercised by the great powers. Libya desperately needed investment so the government gave permission to some foreign countries namely Britain and the United States to establish military bases in Libya in return for funding development in the country.

During the 1950s Libya was among the poorest nations in the world with some of the lowest living standards and poorest natural resources. It was under a condition of continued dependence on foreign aid and support but the discovery of oil in the late 1950s changed the situation and there were attempts by the Libyan government during that time to use the huge oil revenues to improve the economy and to develop the country`s industry and agriculture.

The economy of Libya began to thrive in a successful way after the discovery of petroleum in 1959 and its profits began to rise in the early 1960s.This stage of the Libyan history is recognized as financial to a large extent.

In 1966 Libya was on the threshold of a new life of prosperity and opportunity. The government oil revenues increased attributable to oil exports. The country`s economy moved from agriculture-based economy

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

مقدمة

عاشت ليبيا قبيل الاستقلال ظروفاً اقتصادية بالغة الصعوبة،حيث اعتمدت البلاد بشكل أساسي على الزراعة وعندما نالت البلاد استقلالها كان عليها أن تنهض باقتصادها وان تنعش عناصر الاقتصاد الثلاثة (التجارة والزراعة والصناعة)، ولما كان ذلك متعذرا لدولة ناشئة تفتقر لأبسط مقومات التنمية الاقتصادية لجأت الدولة الليبية إلى المساعدات الخارجية معتمدة في ذلك على الأمم المتحدة والدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والتي كانت لها مطامع عسكرية في ليبيا.

وفي أوائل الستينيات من القرن العشرين دخل الاقتصاد الليبي مرحلة جديدة، دشنها ظهور النفط وتصديره بكميات كبيرة للأسواق العالمية، حيث صار النفط المورد الرئيسي للدولة بعد أن كانت البلاد تعتمد علي الزراعة لفترة طويلة من تاريخها، مما أدى إلى حدوث تغيرات في هيكل الاقتصاد الليبي وعلى حياة المجتمع الليبي.

ومن هنا جاءت أهمية هذه الدراسة الاقتصادية في تاريخ ليبيا خلال هذه الفترة (1951- 1969)، لتسلط الضوء على أهم تلك التغيرات إبان تلك الفترة.

ويهدف البحث للإجابة علي مجموعة من التساؤلات التي تحتاج إلي إجابة علمية وموضوعية سيحاول الباحث الإجابة عنها خلال فصول البحث وهي علي النحو التالي:

ما هي الصورة الحقيقة للوضع الاقتصادي في ليبيا بعد الاستقلال؟

كيف كانت حالة التجارة في ليبيا قبل ظهور النفط ؟، وكيف تتطور النشاط التجاري بعد ظهور النفط ؟

ما أهمية ظهور النفط في ليبيا وما تأثيراته علي الأنشطة الاقتصادية الأخرى؟

اتبع الباحث في دراسته لهذا الموضوع المنهج التاريخي التحليلي القائم علي جمع المادة العلمية من مصادرها العلمية من وثائق رسمية وتقارير وصحف معاصرة لموضوع الدراسة ومراجع ثانوية تمثلت في الدوريات والكتب ثم القيام بفحصها وتدقيقها وتحليلها للوصول إلي أفضل النتائج دون تغيير أو تحيز، مع ضمان تماسك الموضوع وتسلسله.

وأخيرا جاءت الخاتمة متضمنة لأهم ما توصل إليه الباحث من نتائج عن موضوع هذه الدراسة خلال هذه الفترة.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

جامعة عمر المختار
كلية التربية ـ البيضاء
مجلة كلية التربية (مجلة علمية محكمة)
العدد الثالث لعام 2018

أولا التجارة :

عندما حصلت ليبيا على استقلالها كان النشاط التجاري فيها ضعيفا يعتمد على قطاع الزراعة وتربية الحيوانات، وكان هذا القطاع يخضع للنظام العشائري القبلي الذي كان سائداً في البلاد حيث كانت القبائل تسيطر على معظم الأراضي الزراعية، ومن المعلوم أن هذا القطاع يتأثر تأثيرا مباشرا بنسبة هطول الأمطار وبالتالي كان الإنتاج يتسم بعدم الاستقرار والتذبذب بسبب التراوح بين سنوات الخصب والجفاف[1].

وكان يتم التسويق المحلي للبضائع أساسا عن طريق الحوانيت والدكاكين الصغيرة ومن خلال الأسواق المحلية في المناطق والقرى، والواحات كما يوجد في كل مدينة تقريبا سوقا عامة تسمى بأيام الأسبوع يختلق هذا اليوم من منطقة إلى أخرى حتى يسمح للتجار المتجولين الحضور في ذلك اليوم من الأسبوع مثل سوق الجمعة في طرابلس وبنغازي وسوق الأحد في مدينة البيضاء وسوق الثلاث في طرابلس وهكذا في اغلب المدن والقرى الليبية وفي هذا السوق تجري معظم العمليات التجارية[2].

ولقد كان الشكل الفدرالي لنظام الحكم في الدولة يعرقل التجارة الداخلية بسبب النظام الجمركي الذي كان قائما بين الولايات الليبية (برقة – طرابلس – وفزان) وهكذا أصبحت كل ولاية وكأنها مستقلة عن الأخرى و أدى فصل الشمال عن الجنوب والشرق عن الغرب ولكن هذا النظام الفدرالي الذي اقتضته ظروف تلك المرحلة من تاريخ البلاد تم إلغاءه سنة 1963م وتم توحيد البلاد والغي النظام الجمركي بين الولايات وبالتالي أدى إلى رفع مستوى النشاط التجاري[3].

ومن المهم أن نشير إلى التجارة الداخلية تقوم بعملية جمع الإنتاج الوطني من مناطق الإنتاج إلى المدن للاستهلاك المحلي والتصدير واستلام وتوزيع الواردات من جهة أخرى ولكنها أصبحت بعد تصدير النفط تعتمد في الدرجة الأولى على توزيع السلع والخدمات المستوردة، حيث إن الريف أصبح يعتمد على المدينة في احتياجاته

([1])خالد حمد سعد ، اكتشاف النفط وتأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1953-1969م) ، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس، (بنغازي ، 2002) ، ص ص 18 ، 19.

([2])سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة (دراسة جغرافية- اجتماعية- اقتصادية وسياسية، ط2، منشورات مجمع الفاتح للجامعات (طرابلس، 1970م) ، ص257.

([3]) وزارة الزراعة ، قسم الإحصاء (النشرة الشهرية لإحصاءات أسعار القطاعي السلع الزراعية من سنة(1963-1969 م) ، ص4.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

اليومية، وقد توسعت التجارة بسرعة كبيرة جدا منذ استلام الحكومة عوائد البترول وبالتالي زيادة حركة التبادل التجاري نتيجة لزيادة الدخل الوطني كما أدى التوسع النقدي إلى زيادة نسبة العاملين في قطاع التجارة حيث كان عدد العاملين بتجارة سنة 1954 (18) ألف تاجر ارتفع هذا العدد سنة 1968 ليصل إلى 32,400 ألف تاجر[4].

ومن المهم أن نشير التجارة تسيطر عليها الشركات الأجنبية عبر الوكالات التجارية وذلك لما للأجانب من خبرة ومهارة في هذا الميدان، أما الليبيين المشتغلون في التجارة فمعظمهم يشتغل بتجارة القطاعي وعدد قليل جدا منهم يشتغل بتجارة الجملة وخاصة في المواد الغذائية[5].

ومن اجل الحد من سيطرت الأجانب وخاصة (الايطاليين واليهود) على قطاع التجارة أصدرت الحكومة الليبية في يوليو 1959 قانون الوكالات التجارية، وقد نص هذا القانون على أن يكون ممثل الوكالة الأجنبية ليبياً وأن نسبة رأس المال الوكالة الأجنبية لا يقل عن رأس المال الليبي فيها 51%[6].

وبهذا القانون الذي يجبر الشركات الأجنبية على ضرورة مشاركة العناصر الوطنية في أعمالهم التجارية ولكن هذا القانون لم يطبق بصورة فعلية وحاولت الشركات الالتفاف على هذا القانون لذلك قامت الحكومة الليبية بإصدار قانون جديد يقضي بـ تلبيب الوكالات التجارية في أغسطس 1967، والذي نص على أن يكون وكيل الشركة التجارية ليبياً وأن يكون رأس مالها ليبياً 100% وبهذا تخلصت التجارة الوطنية من هيمنة التجار الأجانب وإقحام التجار الليبيين للسيطرة على التجارة الوطنية وكما عملت الحكومة في خطوة لاحقة على تلبيب البنوك وذلك من اجل التحرر من السيطرة الأجنبية على الاقتصاد الليبي[7].

أما عن التجارة الخارجية متمثل الصادرات والواردات طرفي الميزان التجاري لأي بلد وتسمى زيادة قيمة الصادرات على عملية الواردات فائضا في الميزان التجاري بينما تسمى زيادة الواردات على الصادرات عجزاً[8].

([4])أسمهان ميلود معاطي: التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955-1969م، ومنشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009م، ص ص 192-194.

([5])نوري عبد السلام بريون ، قراءات في الاقتصاد الليبي (68-1969م) قبل الثورة وبعدها ،(ط1) منشورات دار مكتبة الفكر ، (طرابلس، 1971م) المرجع السابق ، ص168.

([6])عبد الأمير قاسم كبة ، المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي ، (د.ط)،مطابع دار الأندلس ،(بغداد ،1963 م)

(6)، ص45.

([7]) نوري عبد السلام بريون ، المرجع السابق ، ص170.

([8]) المرجع نفسه ،ص 181.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

ومن المعلوم أن ليبيا منذ أن حصلت على استقلالها حتى بداية سنة 1961 كان ميزانها التجاري دائما يسجل عجزا تزداد قيمته سنة بعد سنة، حيث أصبح الميزان التجاري الليبي منذ سنة 1949 بالعجز الذي بلغ 3 مليون جنيها واستمر يتضاعف فبلغ سنة 1955 عشرة مليون جنيه بلغ سنة 1957 م 17.6 مليون جنيه وفي سنة 1959 بلغ العجز 23.5 مليون جنيه وارتفع هذا العجز إلى أقصى حد له سنة 1961 فبلغ 40 مليون جنيه، وتناقصت الصادرات أيضا في مدى عشر سنوات (1951-1961) فبلغت 5،3 مليون جنيها في سنة 1954، 4.3 في سنة 1955. وهكذا أصبحت الصادرات تتناقص حتى وصلت سنة 1959 إلى 3 مليون جنيه، ولقد كان زيت الزيتون والفول السوداني قد أسهما بأكثر من ثلث الصادرات في سنة 1961 [9].

ولكن منذ أواخر سنة 1961 بدأت الأحوال الاقتصادية في ليبيا تتغير بسرعة كبيرة حيث دخلت هذه البلاد خلال سنتين فقط في صف الدول المصدرة للبترول، هكذا ظلت تقفز بخطوات سريعة حتى احتلت سنة 1968 المركز الرابع بين جميع الدول المصدرة للبترول في العالم، وكان من الطبيعي أن تؤدي الزيادة الكبيرة في صادرات البترول إلى ظهور فائض ضخم مستمر في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك، على الرغم تزايد كل من المدفوعات والواردات فيما بين عامي 1962-1969 وقد أصبح البترول ومشتقاته يشكل 99% من مجموع صادرات ليبيا[10].

إن العجز التجاري من سنة 1962 إلى سنة 1970 غُطى من دخل عائدات النفط فقد زادت قيمة الواردات بسرعة كبيرة حيث بلغت قيمة الاستيراد من حوالي 11,798 مليون جنيه ليبي عام 1954 إلى حوالي 32 مليون جنيه ليبي في عام 1958، ولقد ارتفعت هذه القيمة بصورة عالية جدا فوصلت سنة 1968 إلى 230,219 مليون جنيه ليبي[11].

وفي الجدول التالي يوضح قيمة الصادرات والواردات بملايين الجنيهات الليبية ظهور الفائض المستمر في الميزان التجاري بعد استلام الدولة لعائدات البترول[12].

جدول (1) قيمة الصادرات والواردات بملايين الجنيهات الليبية

([9])عزيز محمد حبيب: العالم العربي من المحيط إلى الخليج (ليبيا)، ط01مكتبة الانجلو المصرية،المجلد الثالث، (القاهرة، 1973)، ص ص 168 ، 169.

([10])عبدالعزيز طريح شرف: جغرافية ليبيا، دار الجامعات، الإسكندرية، 1962م ، ص384.

([11]) سالم على الحجاجي ، المرجع السابق ، ص258.

([12]) أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1969م ، (طرابلس،1997م) ص ص 60، 61.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

السنة	الواردات	الصادرات
1962	73,4	49.0
1963	85,3	133,5
1964	104,4	250,1
1965	114,4	282,0
1966	144,7	352,3
1967	170,0	417,3
1968	230,3	668,1
1969	241,3	772,8

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط ، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1969م ، (طرابلس،1997م) ص ص 60، 61

ويتضح لنا من الجدول السابق التأثير النفطي على تجارة البلاد الخارجية فقد ارتفعت نسبة الصادرات من 49 مليون جنيه ليبي سنة 1962 إلى حوالي 772,8 مليون جنيه ليبي سنة 1969.كما يتبين لنا أيضا ارتفعت قيمة الواردات من 73,4 مليون جنيه ليبي سنة 1962 إلى حوالي 241,3 سنة 1969، وفي هذا العام وصل الفائض في الميزان التجاري إلى حوالي 531,5 مليون جنيه ليبي.

وتشير بعض الدراسات أن ليبيا تخلصت تماما من سمة الاحتياج الدائم والاعتماد على المستمر على المعونات المالية الأجنبية بحلول عام 1966، وأيضا فقد انعكس صافي الفائض الضخم الذي حققه قطاع البترول ليس فقط على تعويض صافي العجز الكبير في القطاع الغير البترولي بل وفي تحقيق فائض في المدفوعات الخارجية لليبيا[13].

ومن جهة أخرى أصبحت التجارة الخارجية في البلاد تعتمد اعتماد كلي على إنتاج البترول وحدة من حيث الصادرات في حين شملت الواردات فئات السلع الرئيسية والفرعية مما جعل الاقتصاد الليبي أكثر اعتمادا على أسواق

[13] علي لا شين على حلاوة ، البترول والتنمية الاقتصادية في ليبيا ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، قسم النظم السياسية والاقتصادية ، شعبة اقتصاد ، جامعة القاهرة ، (القاهرة،1978م) ص 192.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

العالم مما كان عليه قبل النفط الأمر الذي ساعد على تعقيد مشكلة التنمية الاقتصادية عن طريق ربط دخل البلاد بمصير سلعة واحدة تتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية على الصعيد الدولي[14].

ومن المهم أن نشير إلى أن الصادرات غير البترولية أخذت في التضاؤل ابتداءً من أوائل سنة 1962 فوصلت قيمتها خلال هذه السنة 2 مليون جنيه ليبي وأخذت هذه تهبط حتى وصلت إلى (0,8) ألف جنيه ليبي فقط عام 1969.

أما عن الواردات فنجد أنها ارتفعت بدرجة كبيرة وذلك لعدة أسباب نذكر منها ما يلي:

1. تزايد نشاط استغلال البترول، وزيادة واردات شركات البترول للمزيد من مستلزمات الإنتاج.

2. ارتفاع النفقات الاستثمارية الحكومية، والارتفاع الواضح في الدخول نتيجة رفع مرتبات موظفي الحكومة في أواخر عام 1964*.

3. تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من السلع المستوردة منذ أوائل عام 1965. وكان من الممكن أن تزداد الواردات أكثر من ذلك بكثير لولا تدخل الحكومة بعدد من الإجراءات المضادة للتضخم اتخذها بنك ليبيا في يونيو 1966، و أدى تطبيقها إلى كبح جماح القوة الشرائية وبالإضافة إلى هذه الأسباب الداخلية وجد سبب خارجي هو الأثر الانكماش الذي سببه حرب الشرق الأوسط يونيو 1967 مما نتج عنها من ظروف مؤقتة غير طبيعية أثرت بدون شك في انسياب الواردات إلى داخل البلاد[15].

((وتشير بعض الدراسات الاقتصادية إلى أن عدد السلع الرئيسية المستوردة قد زادت من 15 سلعة سنة 1950 إلى 25 سلعة سنة 1956 ثم ارتفعت إلى 66 سلعة سنة 1968، وذلك بسبب تنوع الاستهلاك المحلي، ينمو الاقتصاد الوطني بعد اكتشاف البترولي))[16].

([14]) مصلحة الإحصاء والتعداد ، المجموعة الإحصائية ، 1967م ، ص204.

(*) كان متوسط دخل افرد الليبي في الخمسينات القرن العشرين 14جنيه ليبي ، فارتفع في عام 1969م ليصل 260جنيه ليبي ، أي أنه تضاعف الدخل أكثر من ثمانية عشر ضعف عما كان عليه في الخمسينات ، للمزيد أنظر إدارة البحوث الاقتصادية ، بنك ليبيا ، مجلد 7 ، عدد(2) ، مطابع موليتي برس ، (طرابلس،1967م) ، ص40.

([15]) علي لا شين على حلاوة ، المرجع السابق ، ص189.

([16]) مصلحة الإحصاء والتعداد ، دراسة تحليلية لقيمة واردات المملكة الليبية (1960-1966م) ص1 ، نقلاً عن أسمهان ميلود معاطي ، المرجع السابق ، ص187.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

وبسبب السياسة الاقتصادية التي اتبعتها الدولة الليبية (سياسة الباب المفتوح) أصبحت السوق الليبية مفتوحة أمام الجميع وخاصة أوروبا وأمريكا وتتصدر إيطاليا هذه الدول كونها اكبر مصدر و مستورد، وذلك رجع لوجود عدد كبير من التجار الايطاليين في البلاد والذين سيطروا على حركة التجارة في الداخل والخارج[17]، والسبب الأخر الذي جعل ليبيا تتجه بصادراتها نحو ايطاليا هو الإعفاءات الجمركية الممنوحة من قبل ايطاليا على بعض الصادرات[18].

وهكذا نجد ايطاليا تتصدر نسبة الواردات إلى السوق الليبية سنة 1967 بنسبة (29%) والولايات المتحدة الأمريكية بنسبة (13%) وبريطانيا نسبة (11%) وألمانيا الاتحادية بنسبة (8%) كم أن نصيب فرنسا وهولندا واليابان في تغذية السوق الليبي في تزايد مستمر[19].

أما أهم الدول المستوردة للبترول هي ألمانيا الغربية وبريطانيا وايطاليا وفرنسا وهولندا واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية وبلجيكا وقد بلغ مجموع النسب المئوية لما استوردته هذه الدول بالنسبة لكل ما صدرته البلاد في سنة 1968 95,5%[20].

((وفي الوقت الذي كانت فيه ليبيا تتميز بعلاقات تجارية منفتحة مع الغرب، كانت علاقاتها الاقتصادية مع الدول العربية محدودة نسبيا لا تتعدى 5% من مجموع واردات ليبيا لسنة 1968 وتعد تونس ولبنان في صدارة البلدان العربية التي تزود ليبيا ببعض منتجاتها الغذائية والصناعية))[21].

كما لا يفوتنا أن نذكر أن العلاقات الليبية المصرية كانت مميزة وذلك بحكم الجوار وغيرها من المعطيات المشتركة ولزيادة العلاقات التجارية بين البلدين عقدت الشقيقتان عدة اتفاقيات تجارية أولها كانت عام 1954، وذلك لتنظيم عمليات التبادل التجاري بين البلدين ثم عقدت اتفاقية أخرى في 23 ديسمبر 1956، تضمنت العديد من التسهيلات التجارية منها عدم فرض رسوم داخلية إلا في حدود المعقول كما تم الاتفاق

---

(17) وثيقة رقم (67) ملف وزارة الاقتصاد الوطني رقم 64/8/8، شعبة الوثائق المعاصر ، العهد الملكي، المركز الوطني للمخطوطات والدراسات التاريخية ، إحصائية التجارة الخارجية الليبية عن أكتوبر –ديسمبر 1958م ،كذلك عزيز محمد حبيب ، المرجع السابق ، ص169.

(18)دلاور علي ، اقتصاديات ليبيا الحديثة ، (د.ط) مطبعة جامعة الإسكندرية (الإسكندرية،1960م) .، ص14.

(19) علي لاشين حلاوة ، المرجع السابق ، ص190.

(20) عبد العزيز طريح شرف ، المرجع السابق ، ص385.

(21) أسمهان ميلود معاطي ، المرجع السابق ، ص191.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

على إنشاء خط ملاحي بين الإسكندرية وبنغازي لتسهيل عملية التبادل التجاري وفي سنة 1960 تم عقد اتفاقية التجارة والدفع في 12 مايو من نفس السنة وهي من أقوى الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين[22].

وكانت هذه الاتفاقية التجارية التي عقدتها مع مصر قوبلت باستنكار من قبل الدول الأوروبية صاحبة المصالح في ليبيا وخاصة دولة بريطانيا التي رأت إن إنشاء أسطول مشترك ليبي مصري يضر بمصالح بريطانية الاقتصادية[23].

ثانيا"اكتشاف النفط في ليبيا:

لقد ظهرت الدلائل الأولى على وجود النفط في ليبيا إبان الاحتلال الايطالي لليبيا سنة 1914 وذلك عندما وجد اثر لغاز (الميثان) على عمق 160 مترا أثناء الحفر لبئر مائي بسيدي المصري قرب طرابلس.

إلا انه لم يكن بوسع ايطاليا التوسع في عمليات البحث والتنقيب عن النفط وذلك بسبب المقاومة الوطنية الليبية للغزو الايطالي والتي جعلت ايطاليا غير مسيطرة سيطرة كاملة على البلاد حتى الثلاثينات من القرن العشرين، وما أن تمكنت ايطاليا من السيطرة على البلاد حتى أخذت الحكومة الايطالية بإرسال بعثة تابعة للشركة الايطالية (اجيب/ AGIP) من اجل وضع برنامج للتنقيب عن النفط[24].

وقد وصل عدد الآبار الاستكشافية التي قامت الشركة بحفرها حتى عام 1941 تسع آبار كانت كلها في ولاية طرابلس غير أن هذه الحفريات التي أجرتها الشركة الايطالية لم تؤدي لاستكشاف النفط بالرغم من وجود آثار للنفط، كما أن دخول ايطاليا في الحرب العالمية الثانية في صيف 1940 أنهى مجهودات ايطاليا في اكتشاف النفط بكميات تجارية[25].

وعندما احتلت القوات البريطانية والفرنسية ليبيا قدمت الإدارة البريطانية ترخيصا لشركتي إسو(ESSO) الأمريكية و الشركة البريطاني للبترول (BRITISH PETROLEUM) من اجل التنقيب عن البترول

(22)ماهر عطية شعبان ، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وليبيا (1951-1969م) في إطار أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ (العلاقات المصرية الليبية عبر العصور) معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 6-7-مايو 2008 ، ص ص 288 ، 289 ، 290 ، 290.

(23) ماهر عطية شعبان ، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وليبيا (1951-1969م) في إطار أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ (العلاقات المصرية الليبية عبر العصور) معهد البحوث والدراسات الأفريقية ، جامعة القاهرة ، 6-7-مايو 2008م ، ص288 ، 289.

(24)جون رايت: تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة: عبدا لحفيظ الميار، أحمد اليازوري، ط1، دار الفرجاني، (طرابلس 1972م) .،ص ص 228 ، 230.

(25) محمد المبروك المهدوي ، جغرافية ليبيا ، (د.ط) مطابع الثورة (بنغازي،د.ت) ص 253.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

وكان ذلك سنة 1947، ولكن الغموض السياسي الذي كان يهيمن على مستقبل ليبيا السياسي من جهة وتزايد الاكتشافات في الشرق الأوسط من جهة أخرى أدى الى إيقاف عمليات البحث والاستكشاف في ليبيا[26].

أضف إلى ذلك انتشار ألغام الحرب العالمية الثانية في العديد من المناطق الليبية، كذلك ضآلة الدراسات السابقة حول المقدرات البترولية، كل هذه الأسباب جعلت الشركات تتوقف عن البحث دون الوصول إلى نتائج مرضية حول وجود كميات البترول بكميات تجارية في ليبيا[27].

وقبيل الاستقلال أرسلت الأمم المتحدة احد الخبراء للوقوف على الموارد الطبيعية في البلاد وبعد أن تنقل في أنحاء البلاد خرج بنتيجة غير مشجعة موجزها أن الأمل ضعيف في العثور على البترول.

وأمام الوضع الاقتصادي والمالي المتدهور الذي كانت عليه ليبيا عشية حصولها على الاستقلال لذلك حرصت أول حكومة ليبية على البحث عن مخرج ينقذ الدولة الوليدة من ضائقتها المالية والاقتصادية لذلك وجهت نظرها نحو باطن الأرض والبحث عن ثروات معدنية وخاصة النفط لذلك بادرت الحكومة بإصدار قانون المعادن (9) لسنة 1953، والذي تضمن ملكية الدولة للموارد المعدنية بما فيها النفط، وأكد القانون على ضرورة الحصول على ترخيص للبحث عنها واستغلالها دون أن يترتب على إصدار هذا الترخيص أي حقوق امتيازات نفطية مهما كانت نتيجة تلك الدراسات[28].

وقد حدد قانون رقم (9) صراحة أن امتيازات مباشرة أعمال التنقيب لا تُمنح إلا أن يصدر قانون البترول أو استصدار قانونا للنفط، قامت الحكومة الليبية بتعاقد مع خبير هندي هو المستر \ هوجنهويس (HOGENHUIS) الذي سبق له العمل مع شركة رويال دتش للبترول ومع الحكومة الهولندية وقد وصل إلى طرابلس كمدير لشؤون المعادن وفي ظل هذا القانون حصلت تسع شركات نفط عالمية على ترخيص استطلاع بتاريخ 1953/1/17. وشرعت هذه الشركات في أعمال الاستطلاع الجيولوجية، وقد ساعدت نتائج هذه العمليات

(26) فادي محمد نور الدين المغيربي ، تقويم تنفيذ السياسات النفطية في ليبيا ، (دراسة حالة لسياستي الإنتاج والأسعار ، خلال الفترة (1969م2003م) رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة بنغازي (قاريونس) (بنغازي،2004م) ص 87.

(27) شكري غانم ، النفط والاقتصاد الليبي (1953-1970م) ط1 ، منشورات معهد الإنماء العربي ،(لبنان،1985م) ، ص11.

(28) أنيس قاسم ، التشريع النفطي الليبي ، مؤتمر البترول العربي الأول ، (القاهرة،1959) ص39.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

الشركات المذكور في اختيار المناطق التي طلبت فيما بعد عقود نفطية منها، كما ساعدت أعمال المسح المذكورة التي قامت بها الشركات على زيادة المعلومات النفطية عن ليبيا واهتمام الشركات الأخرى بالبلاد[29].

وعملت هذه الشركات على مدى عامين داخل الأراضي الليبية مما ساعد الحكومة الليبية في إصدار قانون النفط رقم (25) لسنة 1955* ، والخاص بالبترول الذي اشتمل على 25 مادة وملحقين، وقد قسم البلاد أربع مناطق رئيسية هي (إقليم طرابلس – إقليم فزان – وقسم إقليم برقة إلى قسمين شمالي وجنوبي) [30].

وقد اعتبر هذا القانون أن النفط الليبي ملك للدولة ولا يجوز البحث والتنقيب عنه و استخراجه إلا بعد الحصول على تراخيص أو عقود امتياز[31]، وبعد هذا التشريع البداية الحقيقة للتغيير الاقتصادي والاجتماعي الذي شهدته ليبيا في كافة الميادين.

هذا وطبقت الحكومة الليبية مبدأ سياسة الباب المفتوح أمام جميع الشركات ذات الخبرة في هذا المجال لتجنب الاحتكار لشركة بعينها*، وقد نظم قانون النفط الإجراءات اللازمة لتقديم طلبات الامتياز، وحدد أيضا حصة الحكومة من الأرباح، كما نص القانون على إنشاء هيئة اعتبارية عرفت بلجنة البترول لمنح التراخيص وعقود الامتيازات[32].

من الجدير بالذكر صدور قانون النفط في وقت مبكر بالنسبة لعمليات الاستخراج الفعلية والى تاريخ صدور قانون النفط (1955) لم يكن النفط قد اكتشف بكميات تجارية لذلك قامت الحكومة الليبية بتشجيع الشركات

([29])محمد يوسف المقريف، ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، ط.1، المجلد الرابع ، دار الاستقلال مكتبة وهبة، (القاهرة: 2008م) ، ص ص64 ،65.

(*) لقد أجرت الدولة الليبية العديد من التعديلات على قانون النفط الليبي بعد أن لاحظت الحكومة أنه يحرم البلاد الكثير من ثرواتها النفطية ، قد بلغ مجمل هذه التعديلات بحلول عام 1967م ست تعديلات طبقاً لظروف مراحل الصناعة النفطية كما أنها ألزمت الشركات البترولية العامل في البلاد القبول بهذه التعديلات ، للمزيد : أنظر : أسهمان معاطي ، المرجع السابق ، ص ص 134

(40) وزارة النفط ، تطور الامتيازات والعقود النفطية في الوطن العربي ، يمكن العودة إلى المؤتمر الأفريقي الأول للنفط، فبراير ، (طرابلس،1974م) ، ص8.

([31]) الجريدة الرسمية للملكة الليبية ، قانون البترول الليبي رقم 25 ، لسنة1955م ، العدد 7-،1955،19م.

(*)حاولت الحكومة البريطانية عن طريق المستشار القانوني الانجليزي الذي كان رئيسياً لدائرة التشريع في الحكومة الليبية ويتولى إعداد قانون البترول الجديد ، كذلك عن طريق شركتي البترول البريطانية ، توريط الحكومة الليبية وحملها على قبول مبدأ الأولوية إلا أن الحكومة الليبية برئاسة محمود المنتصر ووزير المالية الدكتور علي العنيزي رفضاً هذا المبدأ وتهربا من الضغوط البريطانية ، للمزيد أنظر يمكن العودة إلى: مصطفى احمد بن حليم ،صفحات من تاريخ ليبيا (مذكرات رئيس وزراء ليبيا)ط1،الأهرام، (القاهرة ،1992م)، ص ص 319-323.

([32]) أسمهان ميلود ، المرجع السابق ، ص141.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

وتقديم العون لها أملا في اكتشاف النفط لكي تقضي على حالة الفقر التي كان تعاني منها البلاد وتتخلص من التبعية الاقتصادية للدول المانحة للمساعدات الأجنبية[33].

ولقد قدم قانون البترول تسهيلات وإغراءات مادية كبيرة دفع كثير من الشركات البترول العالمية إلى تقديم طلبات للحصول على امتيازات للتنقيب عن البترول في الأراضي الليبية، وبتاريخ 20 نوفمبر منح أول عقد امتياز لشركة إسو استاندرد الأمريكية ولم تكد تنتهي سنة 1955 حتى تم منح 39 عقد بتروليا، وهكذا استمر منح العقود والامتيازات للتنقيب عن النفط حتى وصل عدد عقود الامتيازات الممنوح للشركات الأوروبية والأمريكية 95 عقدا بنهاية عام 1963 [34].

ولقد أدى اكتشاف النفط في ليبيا إلى تدفق الشركات الأجنبية إلى ليبيا، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها إستراتيجية موقع ليبيا قرب موانئ التصدير البترول الليبي من السوق الأوروبية فمثلا المسافة التي تقطعها الناقلة ذهابا وإيابا إلى مرسيليا تتراوح ما بين 1500-2000 كم بالنسبة إلى ليبيا في حين تصل المسافة بالنسبة لموانئ شرق البحر المتوسط حوالي 8000 كم، وتزيد عن 9000 كم لموانئ الخريج العربي عبر قناة السويس، إضافة إلى أن حقول النفط الليبية قريبة من موانئ التصدير كذلك أن تكلفة نقل البترول الليبي ارخص بكثير من بترول الخليج العربي بحوالي (606) دولار إلى لندن.

(2) حداثة الإنتاج**، وبعبارة أخرى فإن ليبيا لا زالت أرضا بكراً أغرت الشركات النفطية في الحصول على امتيازات من الحكومة الليبية وخاصة لم تمر سنة إلا وظهرت فيها اكتشافات جديدة، في حين تجاوز عمر إنتاج النفط في الخليج العربي حوالي 70 سنة وفي دول أخرى يصل لقرابة المائة سنة*، هذا إلى علمنا أن الثروة النفطية تنضب ولها عمر افتراضي محدود.

(3) نوعية خام النفط الليبي فهو من النوعية الخفيفة مرتفعة الجودة يحتوي على نسبة منخفضة من الكبريت الذي يؤدي إلى تلوث الهواء وتأكل المحركات، كما أن النفط الليبي يحتوي على المشتقات الخفيفة مثل البنزين أضف إلى ذلك أن نسبة الشمع به قليلة، وقلتها ساعدت على سهولة نقل البترول عبر خطوط الأنابيب

---

(33) خالد حمد سعد ، المرجع السابق ، ص35.

(34) لجنة البترول ، التطورات البترولية في ليبيا (1954-1958م) ، المملكة الليبية المتحدة ، سنة 1960م ، ص5.

(**)اكتشف النفط في اندونيسيا سنة 1893م ، وفي إيران سنة 1913م ، وفي العراق 1928م ، وفنزويلا سنة 1917م.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

دون الالتجاء إلى عملية التسخين التي تؤدي إلى رفع تكاليف النفط الخام[35]، لكل هذه الأسباب السالفة الذكر زاد من شدة تنافس الشركات وزادت في سرعة الاكتشافات النفطية في ليبيا وبالتالي تحول الاقتصاد الليبي في سنوات معدودة من اقتصاد عاجز ودولة فقيرة إلى اقتصاد منتج ومتطور وأصبحت ليبيا من أهم الدول المصدرة للطاقة إلى الدول التي كانت تقدم لها المساعدات المالية لليبيا.

ظهور البترول وأثره على الاقتصاد الليبي

كان حفر أول بئر تجريبي بحثا عن النفط تم حفرها في البلاد في 1956/4/30 كان عن طريق الشركة الليبية – الأمريكية في منطقة (جردس العبيد) يعقد امتياز رقم (18) غير أن أول محاولة لاكتشاف النفط باءت بالفشل وظهر أن هذه البئر جافة[36].

ثم تعددت المحاولات لاكتشاف و الحفر بعد حصول الكثير من الشركات النفطية على عقود امتياز واتجهت الأنظار إلى منطقة فزان وذلك بسبب اكتشاف النفط على الحدود الجزائرية الليبية، حيث قامت شركة اسو الأمريكية بالحفر والتنقيب ابتداء من سنة 1957 ولكن أيضا محاولاتها لم تثمر حيث حفرت بئرين كانا جافين[37].

وفي 27 سبتمبر 1957 تفجر أول حقل بترولي في ليبيا اكتشفته شركة اسو الأمريكية بالقرب من الحدود الجزائرية في منطقة عقد امتياز رقم (1) أطلق عليه اسم (حقل العطشان).

وتم الانتهاء منه في 20 يناير 1958، وكان معدل إنتاجه 508 برميل يوميا بعمق 2200 قدم غير أن هذه البئر لا تعتبر تجارية لبعدها عن الشاطئ الليبي ووقوعها في منطقة نائية بالإضافة إلى ضآلة الإنتاج وحجم الاحتياطي فوق هذا، وذاك النفقات العالية لمد خطوط الأنابيب إلى الساحل[38].

وفي عام 1958 ظهرت اكتشافات نفطية قليلة جدا لم ترقى لمستوى الإنفاق الذي تم إنفاقه، فتم اكتشاف حقل الباهي في 1958/7/27 بمعدل (500) برميل يوميا واكتشف حقل عويدة الطهارة جنوبي غرب ليبيا بمعدل إنتاجي (100) برميل يوميا في 1958/12/6 إلا أن هذه الاكتشافات لم تكن ذات قيمة تجارية كبيرة وكان هذا العام (

(35)أسمهان ميلود معاطي ، المرجع السابق ،ص ص143 ،144.

(36) محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ط.1، مركز الدراسات الليبية أكسفورد(بريطانيا، 2004 م) المجلد الرابع ، ص112.

(37)جون رايت ، المرجع السابق ، ص232.

(38)شكري غانم ، النفط والاقتصاد الليبي ، المرجع السابق ، ص123.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

1958) مخيبا للآمال حيث يقول جون رايت : ((**كان عام 1958 أكثر الأعوام خيبة لأمال الشركات، فمع حلول ديسمبر (كانون الأول) كانت هذه الشركات قد أنفقت ما مجموعه (12) مليون دولار، كما أنها واصلت القيام بحفر الآبار على مدى (18) شهرا، وكانت المصلحة الوحيدة لهذا الوقت والجهد والمال هو الاكتشاف الذي تم في حقل العطشان وحقل الباهي**)) ويقول أيضاً : ((**لقد بدأ اليأس يدب، وأكثر من شركة كانت على استعداد لإنهاء عمليات التنقيب التي كانت تقوم بها، أصبح الجميع يتناولون دعابة مفادها أن ليبيا تتمتع بأكبر ازدهار عرفه العالم في الآبار الجافة**))[39].

ولقد جاء عام 1959 من حيث الاكتشافات النفطية عكس عام 1958 فقد ظهر خلال هذا العام (1959) اكتشافات مهمة وبها دخلت ليبيا عالم النفط، ففي 30 ابريل 1959 تم اكتشاف حقل الظهرة من قبل شركة أويزس (oasis) في شمال الأوسط من ليبيا بمعدل إنتاج (1,061) برميل وهو قريب من الساحل الليبي وفي 13 يونيو 1959 ظهر أهم اكتشاف في تاريخ الصناعة النفطية في ليبيا اكتشفته شركة اسو ستناندرد في البئر (جـ1-6) في حقل زلطن بالقرب من خليج سرت على بعد 100 ميل من الساحل بحيث انساب منه البترول من النوع الجيد بمعدل (17500) برميل يوميا وبعمق 5500 قدم وفي شهر أغسطس 1959 تعزز هذا الاكتشاف باكتشاف آخر هو (زلطن2) [40] وكانت هذه البئر منتجة بمعدل 15 ألف برميل يوميا وبذلك تأكد دخول ليبيا لنادي منتجي النفط[*].

وقد توالت الاكتشافات النفطية في معظم أنحاء ليبيا، فقد بلغ مجموع الآبار المحفورة منذ عام 1958 وحتى عام 1969 (13868) بئراً نفطياً منها (6984) بئرا منتجة و (6884) بئرا جافة وهذا يعني تقريبا أن نصف الآبار التي تم حفرها في ليبيا كانت آبار منتجة للنفط وهذا معدل جيد للشركات المنتجة وكذلك للدولة الليبية[41].

وفيما يلي جدول يوضح الصادرات اليومية للنفط الليبي بالألف البراميل والعائدات المالية بملايين الجنيهات الليبية خلال المدة (1961 – 1969)[42].

جدول (2) الواردات والعائدات المالية بملايين الجنيهات الليبية خلال المدة (1961 – 1969)

---

[39] John Wright , Libya ,A Modern History , Crook Heim , London , 1981.P222.

[40] شكري غانم ،النفط والاقتصادي الليبي ، المرجع السابق ، ص128.

[*] كانت حكومة محمد عثمان الصيد قد طلبت الانضمام إلى منظمة الأوبك في المؤتمر الرابع للمنظمة الذي انعقد خلال الفترة من 5إلى 8إبريل من عام 1962م بمدينة جنيف ، وقد وافقت المنظمة في قرارها رقم (31/4) بقبول ليبيا في عضويتها منذ ذلك التاريخ محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، المجلد الرابع ، المرجع السابق ، ص112.

[41] وزارة البترول (المؤسسة الليبية للبترول ، النفط الليبي 1954-1971م) ، المصدر السابق ، ص49.

[42] المصدر نفسه ، ص131.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

السنة	الواردات	العائدات
1961	18,2	2,000,000
1962	179,5	7,200,000
1963	459,5	23,800,000
1964	856,4	54,500,000
1965	1,212,7	116,000,000
1966	1,499,6	138,800,000
1967	1,717,3	191,014,088
1968	2,582,4	316,273,965
1969	3,169,5	363,483,664

المصدر: وزارة البترول (المؤسسة الليبية للبترول ، النفط الليبي 1954-1971م) ، المصدر السابق ، ص131

ويتضح من الجدول السابق النمو السريع لإنتاج ليبيا من النفط ويشكل عام 1961 بداية تصدير ليبيا للنفط واستلام العائدات النفطية والتي تطورت بشكل سريع من 2 مليون جنيه سنة 1961* ووصلت بعد تسع سنوات أي نهاية الحقبة الملكية إلى (363,483,664) مليون جنيه ليبي**، كما تطور إنتاج النفط في ليبيا أيضا من (18,2) ألف برميل في اليوم ليرتفع في السنوات اللاحقة بشكل كبير ليتجاوز ولأول مرة حاجز المليون برميل يوميا عام 1965، ثم يقفز الإنتاج عام 1969 إلى (3,169,5) مليون برميل يومياً.

وبهذا احتلت ليبيا المرتبة الرابعة بين دول منظمة الأوبك عام 1968 بعد فنزويلا وإيران والسعودية متخطية بذلك الكويت التي كانت تحتل هذا الترتيب[43].

(*)في 12 سبتمبر 1961م ملئت أول ناقلة بترول بالنفط الليبي في ميناء إسو النفطي بمرسى البريقة وفي أول يونيو 1962م تم تصدير ثاني شحنة من النفط الليبي من ميناء (أوسيس) النفطي في السدرة ، وبذلك أصبحت ليبيا من أعداد الدول المصدر للنفط ، للمزيد يمكن العودة إلى: الجريدة الرسمية ، عدد خاص ، السنة الحادية عشر ، 5 يوليو 1961م ، ص1،2 كذلك:جريدة برقة الجديدة،احتفالات بمناسبة تصدير أول شحنة من البترول الى الخارج ،العدد27،3050 أكتوبر 1961 م ،ص1،2.

(**) كان أول سعر للنفط الليبي وضعته شركة إسو في أغسطس 1961م يقدر 2.21دولار للبرميل الواحد ، للمزيد يمكن العودة إلى شكر غانم ، النفط والاقتصاد الليبي ، المرجع السابق ، ص213.

(43)النشرة الاقتصادية ، بنك ليبيا ، العدد 2 ، أبريل 1969م ، ص51.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

وخلاصة القول : كان لظهور النفط بكميات تجارية كبيرة منذ عام 1959 كان له اثر بالغ على الاقتصاد الليبي، كما أن قيام الاتحاد بين الولايات الليبية الثلاث (برقة – طرابلس – فزان) عام 1963 كان له الأثر البالغ في تحديد أوجه الصرف وتحقيق مبدأ التوازن في الإنفاق على المشاريع الاقتصادية المختلفة، وذلك عن طريق وضع الخطط الاقتصادية*** الكفيلة بإنعاش الاقتصاد.

كذلك أدى ظهور النفط إلى ظهور طفرة اقتصادية ساهمت في تحويل المجتمع من حالة المجتمع التقليدي إلى مجتمع أكثر حداثة.، و لقد أدى تصدير النفط في بداية الستينات إلى انتعاش البلاد اقتصاديا وتحولت من دولة تعتمد على المساعدات الخارجية لسد العجز في خزينتها إلى دولة نفطية لها فائض مالي كبير يكفل لها رسم الخطط الاقتصادية للنهوض باقتصاد البلاد الراكد.

واثر بشكل كبير على تبدل في هيكل الصادرات والواردات الليبية حيث كانت الصادرات حتى سنة 1961 أي قبل استلام الدولة لعائدات البترول وتعتمد على المنتجات الزراعية والحيوانية بنسبة 95% تقريبا ولكن بعد ظهور النفط هبطت بشكل كبير لتصل إلى نسبة 3%، ويرجع ذلك إلى ارتفاع نصيب النفط من الصادرات في ليبيا إلى نسبة 99,7% كما ساهم النفط في ارتفاع السلع المستوردة من 25سلعة سنة 1956 إلى 66 سلعة سنة 1968. وهكذا يتضح لنا أن النفط ساهم بشكل كبير في انتعاش الحركة التجارية وارتفاع عدد التجار والمؤسسات التجارية وتزايد نسبة الطبقة العاملة في قطاع التجارة وساهم بشكل عام في النهوض بالاقتصاد الوطني.

كما نود أن نشير إلى أن الإحصائيات الواردة في الدراسة تشهد على التطور الذي أحدثه النفط في عناصر الاقتصاد الليبي المختلفة، علاوة على جوانب الحياة المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية و غيرها.

ومن جهة أخرى أدى ارتفاع عائدات النفط إلى انخفاض النسبة التي تساهم بها جميع القطاعات في الدخل القومي للبلاد وخاصة الزراعة التي كانت تشكل قبل ظهور النفط عصب الاقتصاد الليبي، وبالرغم من الآثار السلبية التي خلفها النفط على الإنتاج الزراعي إلا أن هناك آثار ايجابية لا ينبغي أن نغفلها مثل توفير الأموال اللازمة من عائدات

(***)لقد وضعت حكومة الدكتور محي الدين محمد فكيني (1963-1964م) خطة الخمسية (1963-1968م) الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولقد خصص مبلغ (169مليون جنيه ليبي) لتنفيذها : لمعرفة المزيد يمكن العودة الى : محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، المرجع السابق ، الجزء الرابع ، ص ص 187-195.

– أما الخطة الخمسية الثانية (1969-1974م) فقد وضعتها وزارة التخطيط والتنمية فترة حكومة ونيس القذافي (1968-1969م) في ثلاثة أجزاء الجزء الأول يختص بالهيكل الاقتصادي العام والجزء الثاني يختص بالقطاعات والجزء الثالث بالملاحق ، للمزيد يمكن العودة الى: وزارة التخطيط والتنمية الخطة الخمسية الثانية (1969-1974م) المملكة الليبية 1969م.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

النفط التي خصصت للإنفاق على قطاع الزراعة[44] مثل منح القروض وشراء الأسمدة وإجراء الدراسات وجلب الخبراء واستيراد المعدات الزراعية الحديثة وغيرها.

وعلى الرغم من تلك الأموال التي أنفقت على الزراعة إلا أن الزراعة لم تتطور بشكل الذي يرضي الطموحات أو يرقى إلى مستوى الإنفاق والذي تم صرفه على قطاع الزراعة، ويرجع السبب في ذلك إلى قلة الخبرات الزراعية والتنظيم الإداري بالإضافة إلى ضعف المؤسسات التسويقية فضلاً عن قلة الأيدي العاملة المدربة والشيء نفسه ينطبق على قطاع الصناعة، أما التجارة فقد أدى ظهور النفط إلى ازدهارها وتطورها بشكل كبير ولكن شكلت الواردات النفطية 99 % من الواردات الليبية وهذا ما يعاب على تطور الاقتصاد الليبي الذي أصبح يعتمد اعتماد كلي على قطاع النفط أي أصبح اقتصاد أحادي الجانب يعتمد على مصدر وحيد قابل للنضوب، ويتأثر بالعوامل الخارجية تتحكم بسعره ويعتمد على التكنولوجيا الأجنبية.

وختاما : نود أن نشير إلى أن اكبر مكسب حققته الدولة الليبية من وراء ظهور النفط هو امتلاك الإرادة السياسية وهذا لا يتأتى إلا بالاستقلال الاقتصادي الذي أدى إلى الاستغناء عن المساعدات الأجنبية وتخلص من تبعية الدول المانحة.

الخاتمة

تبين من الدراسة إن ليبيا منذ أن حصلت على استقلالها حتى بداية سنة 1961 كان ميزانها التجاري دائما يسجل عجزا تزداد قيمته سنة بعد سنة، حيث أصيب الميزان التجاري الليبي منذ سنة 1949 بالعجز الذي بلغ 3 مليون جنيها واستمر يتضاعف إلى أن وارتفع هذا العجز إلى أقصى حد له سنة 1961 فبلغ 40 مليون جنيه، وتناقصت الصادرات أيضا في مدى عشر سنوات (1951-1961) فبلغت 5،3 مليون جنيها في سنة 1954، وهكذا أصبحت الصادرات تتناقص حتى وصلت سنة 1959 م إلى 3 مليون جنيه، ولقد كان زيت الزيتون والفول السوداني قد أسهما بأكثر من ثلث الصادرات في سنة 1961م[45]. ولكن منذ أواخر سنة 1961

(44))لمعرفة المزيد حول اثر ظهور البترول على الزراعة في ليبيا يمكن العودة إلى: المبروك حسن شاقان ،اكتشاف النفط في ليبيا وأثره على الزراعة (1963-1969 م)،مجلة البحث العلمي في الآداب،العدد الثاني عشر لسنة 2011 م،ص ص1083-1096.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

بدأت الأحوال الاقتصادية في ليبيا تتغير بسرعة كبيرة حيث دخلت هذه البلاد خلال سنتين فقط في صف الدول المصدرة للبترول، هكذا ظلت تقفز بخطوات سريعة حتى احتلت سنة 1968 المركز الرابع بين جميع الدول المصدرة للبترول في العالم،كما كان للنفط أيضاً تأثيرات على قطاع التجارة، فمع تزايد الدخل القومي توسعت الحكومة في عمليات الاستيراد استجابة للاحتياجات المتزايدة للسوق الليبي.

وكان من الطبيعي أن تؤدي الزيادة الكبيرة في صادرات البترول إلى ظهور فائض ضخم مستمر في الميزان التجاري وميزان المدفوعات وذلك، على الرغم تزايد كل من المدفوعات والواردات فيما بين عامي 1962-1969 وقد أصبح البترول ومشتقاته يشكل 99% من مجموع صادرات ليبيا(46). إن العجز التجاري من سنة 1962-1970، غُطى من دخل عائدات النفط فقد زادت قيمة الواردات بسرعة كبيرة حيث بلغت قيمة الاستيراد من حوالي

أدى ظهور النفط إلى تنشيط التجارة وتطويرها و ازدهارها ولكنها اعتمدت على عنصر واحد هو النفط، حيث شكلت الصادرات النفطية قرابة 99% من صادرات البلاد ولكن ما يعاب على هذا التطور الاقتصادي انه يعتمد اعتماد كلي على مصدر وحيد قابل للنضوب ويتأثر بالعوامل الخارجية تتحكم بسعره وعلى الرغم من ذلك فإن ظهور النفط أدى إلى تعزيز استقلال ليبيا واستغنائها عن المساعدات الأجنبية والتخلص من تبعية الدول المانحة.

الهوامش:

(1)خالد حمد سعد، اكتشاف النفط وتأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1953-1969)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة قاريونس، (بنغازي، 2002) ، ص ص 18، 19.

(2)سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة (دراسة جغرافية- اجتماعية- اقتصادية وسياسية، ط2، منشورات مجمع الفاتح للجامعات (طرابلس، 1970)، ص257.

(3) وزارة الزراعة، قسم الإحصاء (النشرة الشهرية لإحصاءات أسعار القطاعي السلع الزراعية من سنة(1963-1969)، ص4.

(4)أسمهان ميلود معاطي: التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955-1969، ومنشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009، ص ص 192-194.

(46)عبدا لعزيز طريح شرف: جغرافية ليبيا،(د.ط) دار الجامعات، الإسكندرية، 1962م ، ص384.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

([5])نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي (68-1969) قبل الثورة وبعدها،(ط1) منشورات دار مكتبة الفكر، (طرابلس، 1971) المرجع السابق، ص168.

([6])عبد الأمير قاسم كبة ، المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، (د.ط)،مطابع دار الأندلس،(بغداد،1963)، ص45.

([7]) نوري عبد السلام بريون، المرجع السابق، ص170.

([8]) المرجع نفسه، ص 181.

([9])عزيز محمد حبيب: العالم العربي من المحيط إلى الخليج (ليبيا)، ط 1 مكتبة الانجلو المصرية،المجلد الثالث، (القاهرة، 1973)، ص ص 168، 169.

([10])عبدالعزيز طريح شرف: جغرافية ليبيا، دار الجامعات، الإسكندرية، 1962، ص384.

(11) سالم على الحجاجي، المرجع السابق، ص258.

(12) أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1969، (طرابلس، 1997) ص ص 60، 61.

(13) علي لا شين على حلاوة، البترول والتنمية الاقتصادية في ليبيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، شعبة اقتصاد، جامعة القاهرة، (القاهرة،1978) ص 192.

(14) مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية، 1967، ص204.

(*) كان متوسط دخل افرد الليبي في الخمسينات القرن العشرين 14جنيه ليبي، فارتفع في عام 1969م ليصل 260جنيه ليبي، أي أنه تضاعف الدخل أكثر من ثمانية عشر ضعف عما كان عليه في الخمسينات، للمزيد أنظر إدارة البحوث الاقتصادية، بنك ليبيا، مجلد 7، عدد(2)، مطابع موليتي برس، (طرابلس،1967)، ص40.

([15]) علي لا شين على حلاوة، المرجع السابق، ص189.

([16]) مصلحة الإحصاء والتعداد، دراسة تحليلية لقيمة واردات المملكة الليبية (1960-1966م) ص1، نقلاً عن أسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص187.

([17]) وثيقة رقم (67) ملف وزارة الاقتصاد الوطني رقم 64/8/8، شعبة الوثائق المعاصر، العهد الملكي، المركز الوطني للمخطوطات والدراسات التاريخية، إحصائية التجارة الخارجية الليبية عن أكتوبر –ديسمبر 1958، كذلك عزيز محمد حبيب، المرجع السابق، ص169.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

(18)دلاور علي، اقتصاديات ليبيا الحديثة، (د.ط) مطبعة جامعة الإسكندرية (الإسكندرية، 1960). ص14

(19) علي لاشين حلاوة، المرجع السابق، ص190.

(20) عبد العزيز طريح شرف، المرجع السابق، ص385.

(21) أسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص191.

(22)ماهر عطية شعبان، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وليبيا (1951-1969) في إطار أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ (العلاقات المصرية الليبية عبر العصور) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 6-7-مايو 2008، ص ص 288، 289، 290 ، 290.

(23) ماهر عطية شعبان، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وليبيا (1951-1969) في إطار أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ (العلاقات المصرية الليبية عبر العصور) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 6-7-مايو 2008م، ص288، 289.

(24) جون رايت: تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور، ترجمة: عبدا لحفيظ الميار، أحمد اليازوري، ط1، دار الفرجاني، (طرابلس 1972)،ص ص 228، 230.

(25) محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا، (د.ط) مطابع الثورة (بنغازي،د.ت) ص 253.

(26) فادي محمد نور الدين المغيربي، تقويم تنفيذ السياسات النفطية في ليبيا، (دراسة حالة لسياستي الإنتاج والأسعار، خلال الفترة (1969- 2003) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي (قاريونس) (بنغازي، 2004) ص 87.

(27) شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي (1953-1970م) ط1، منشورات معهد الإنماء العربي،(لبنان،1985)، ص11.

(28) أنيس قاسم، التشريع النفطي الليبي، مؤتمر البترول العربي الأول، (القاهرة، 1959) ص39.

(29)محمد يوسف المقريف، ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، ط.1، **المجلد الرابع**، دار الاستقلال مكتبة وهبة، (القاهرة: 2008)، ص ص64،65.

(*) لقد أجرت الدولة الليبية العديد من التعديلات على قانون النفط الليبي بعد أن لاحظت الحكومة أنه يحرم البلاد الكثير من ثرواتها النفطية، قد بلغ مجمل هذه التعديلات بحلول عام 1967 ست تعديلات طبقاً لظروف مراحل الصناعة النفطية كما أنها ألزمت الشركات البترولية العامل في البلاد القبول بهذه التعديلات، للمزيد: أنظر: أسهمان معاطي، المرجع السابق، ص ص 134

(30) وزارة النفط، تطور الامتيازات والعقود النفطية في الوطن العربي، يمكن العودة الى المؤتمر الأفريقي الأول للنفط، فبراير، (طرابلس،1974)، ص8.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

(31) الجريدة الرسمية للملكة الليبية، قانون البترول الليبي رقم 25، لسنة1955، العدد 7، 1955.

(*)حاولت الحكومة البريطانية عن طريق المستشار القانوني الانجليزي الذي كان رئيسياً لدائرة التشريع في الحكومة الليبية ويتولى إعداد قانون البترول الجديد، كذلك عن طريق شركتي البترول البريطانية، توريط الحكومة الليبية وحملها على قبول مبدأ الأولوية إلا أن الحكومة الليبية برئاسة محمود المنتصر ووزير المالية الدكتور على لعنيزي رفضاً هذا المبدأ وتهربا من الضغوط البريطانية، للمزيد أنظر يمكن العودة الى: مصطفى احمد بن حليم،صفحات من تاريخ ليبيا (مذكرات رئيس وزراء ليبيا)ط1،الأهرام، (القاهرة، 1992)، ص ص 319-323.

(32) أسمهان ميلود، المرجع السابق، ص141.

(33) خالد حمد سعد، المرجع السابق، ص35.

(34) لجنة البترول، التطورات البترولية في ليبيا (1954-1958)، المملكة الليبية المتحدة، سنة 1960، ص5

(**)اكتشف النفط في اندونيسيا سنة 1893، وفي إيران سنة 1913، وفي العراق 1928، وفنزويلا سنة 1917.

(35)أسمهان ميلود معاطي، المرجع السابق، ص ص144،143.

(36) محمد يوسف المقريف،ليبيا بين الماضي والحاضر، ط.1، مركز الدراسات الليبية أكسفورد(بريطانيا، 2004) المجلد الرابع، ص112.

(37)جون رايت، المرجع السابق، ص232.

(38)شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي، المرجع السابق، ص123.

(39)John Wright , Libya ,A Modern History , Crook Heim , London , 1981.P222.

(40) شكري غانم،النفط والاقتصادي الليبي، المرجع السابق، ص128.

(*) كانت حكومة محمد عثمان الصيد قد طلبت الانضمام إلى منظمة الأوبك في المؤتمر الرابع للمنظمة الذي انعقد خلال الفترة من 5إلى 8إبريل من عام 1962م بمدينة جنيف، وقد وافقت المنظمة في قرارها رقم (31/4) بقبول ليبيا في عضويتها منذ ذلك التاريخ محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، المجلد الرابع، المرجع السابق، ص112.

(41)وزارة البترول (المؤسسة الليبية للبترول، النفط الليبي 1954-1971)، المصدر السابق، ص49.

(42) المصدر نفسه، ص131.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

(*)في 12 سبتمبر 1961 ملئت أول ناقلة بترول بالنفط الليبي في ميناء إسو النفطي بمرسى البريقة وفي أول يونيو 1962م تم تصدير ثاني شحنة من النفط الليبي من ميناء (أوسيس) النفطي في السدرة، وبذلك أصبحت ليبيا من أعداد الدول المصدر للنفط، للمزيد يمكن العودة الى ر : الجريدة الرسمية، عدد خاص، السنة الحادية عشر، 5 يوليو 1961م، ص2،1 كذلك:جريدة برقة الجديدة،احتفالات بمناسبة تصدير أول شحنة من البترول الى الخارج،العدد27،3050 أكتوبر 1961، ص2،1.

(**) كان أول سعر للنفط الليبي وضعته شركة إسو في أغسطس 1961 يقدر 2.21دولار للبرميل الواحد، للمزيد يمكن العودة الى شكر غانم، النفط والاقتصاد الليبي، المرجع السابق، ص213.

(43)النشرة الاقتصادية، بنك ليبيا، العدد 2، أبريل 1969، ص51.

(***)لقد وضعت حكومة الدكتور محي الدين محمد فكيني (1963-1964) خطة الخمسية (1963-1968) الأولى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولقد خصص مبلغ (169مليون جنيه ليبي) لتنفيذها : لمعرفة المزيد يمكن العودة الى : محمد يوسف المقريف، ليبيا بين الماضي والحاضر، المرجع السابق، الجزء الرابع، ص ص 187-195.

– أما الخطة الخمسية الثانية (1969-1974) فقد وضعتها وزارة التخطيط والتنمية فترة حكومة ونيس القذافي (1968-1969م) في ثلاثة أجزاء الجزء الأول يختص بالهيكل الاقتصادي العام والجزء الثاني يختص بالقطاعات والجزء الثالث بالملاحق، للمزيد يمكن العودة الى: وزارة التخطيط والتنمية الخطة الخمسية الثانية (1969-1974) المملكة الليبية 1969.

(44)لمعرفة المزيد حول اثر ظهور البترول على الزراعة في ليبيا يمكن العودة الى: المبروك حسن شاقان،اكتشاف النفط في ليبيا واثره على الزراعة (1963-1969)، مجلة البحث العلمي في الآداب،العدد الثاني عشر لسنة 2011،ص ص1083-1096.

(45)عزيز محمد حبيب: العالم العربي من المحيط إلى الخليج (ليبيا)، ط.1، مكتبة الانجلو المصرية، المجلد الثالث، (القاهرة، 1973)، ص ص 168، 169.

(46)عبدا لعزيز طريح شرف: جغرافية ليبيا،(د.ط) دار الجامعات، الإسكندرية، 1962، ص384.

المصادر والمراجع:

– إحصائية التجارة الخارجية الليبية عن أكتوبر –ديسمبر 1958.

– إدارة الأنباء والإرشاد، قصة استقلال ليبيا (من مستعمرة إلى دولة مستقلة)، منشورات المكتب العربي، الأمم المتحدة (نيويورك،1952)

– إدارة البحوث الاقتصادية، بنك ليبيا، مجلد 7، عدد(2)، مطابع موليتي برس، (طرابلس، 1967)

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

– أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1969، طرابلس 1997) .

- أمانة اللجنة الشعبية للتخطيط، الإدارة العامة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية 1962-1969، (طرابلس،1997) .

- أسمهان ميلود معاطي: التأثيرات النفطية على البنية الاجتماعية في ليبيا 1955- 1969، ومنشورات المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية، طرابلس، 2009.

- أنيس قاسم، التشريع النفطي الليبي، مؤتمر البترول العربي الأول، (القاهرة،1959).

الجريدة الرسمية للملكة الليبية، قانون البترول الليبي رقم 25، لسنة 1955، العدد 7، 1955.

- جريدة برقة الجديدة،احتفالات بمناسبة تصدير أول شحنة من البترول الى الخارج،العدد 3050، 27 أكتوبر 1961.

– جون رايت: تاريخ ليبيا منذ أقدم العصور ترجمة عبدا لحفيظ الميار، أحمد اليازوري، ط 1، دار الفرجاني، (طرابلس، 1972).

– خالد حمد سعد، اكتشاف النفط وتأثيره على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا (1953-1969)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، كلية الآداب، جامعة قاريونس، (بنغازي، 2002).

– دلاور علي، اقتصاديات ليبيا الحديثة، (د.ط) مطبعة جامعة الإسكندرية (الإسكندرية، 1960).

-سالم علي الحجاجي، ليبيا الجديدة (دراسة جغرافية – اجتماعية – اقتصادية – سياسية، ط 2، منشورات مجمع الفاتح للجامعات (طرابلس، 1970).

– شكري غانم، النفط والاقتصاد الليبي (1953-1970)، ط.1، منشورات معهد الإنماء العربي، (لبنان، 1985).

– عبد الأمير قاسم كبة ، المملكة الليبية صناعتها البترولية ونظامها الاقتصادي، (د.ط)،مطابع دار الأندلس، (بغداد، 1963)

– عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، دار الجامعات، الإسكندرية 1962.

– عزيز محمد حبيب: العالم العربي من المحيط إلى الخليج (ليبيا)، ط 1 مكتبة الانجلو المصرية، المجلد الثالث القاهرة 1973.

– علي لا شين على حلاوة، البترول والتنمية الاقتصادية في ليبيا، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، قسم النظم السياسية والاقتصادية، شعبة اقتصاد، جامعة القاهرة، (القاهرة، 1978).

– فادي محمد نور الدين المغيربي، تقويم تنفيذ السياسات النفطية في ليبيا، (دراسة حالة لسياستي الإنتاج والأسعار، خلال الفترة (1969-2003) رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بنغازي قاريونس (بنغازي، 2004)

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

- لجنة البترول، التطورات البترولية في ليبيا (1954-1958)، المملكة الليبية المتحدة، سنة 1960.

- ماهر عطية شعبان، العلاقات السياسية والاقتصادية بين مصر وليبيا (1951-1969) في إطار أعمال المؤتمر الدولي لقسم التاريخ (العلاقات المصرية الليبية عبر العصور) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 6-7-مايو 2008.

-المبروك حسن شاقان،اكتشاف النفط في ليبيا وأثره على الزراعة (1963-1969)،مجلة البحث العلمي في الآداب العدد الثاني عشر، القاهرة، 2011.

- مصطفى احمد بن حليم،صفحات من تاريخ ليبيا (مذكرات رئيس وزراء ليبيا)ط1، الأهرام (القاهرة، 1992

- المركز الوطني للمحفوظات والدراسات التاريخية بطرابلس، شعبة الوثائق المعاصر، العهد الملكي، ملف

- مصلحة الإحصاء والتعداد، المجموعة الإحصائية، 1967.

- محمد المبروك المهدوي، جغرافية ليبيا، (د.ط) مطابع الثورة، (بنغازي،د.ت).

- محمد يوسف المقريف، ليبيا من الشرعية الدستورية إلى الشرعية الثورية، ط.1، **المجلد الرابع**، دار الاستقلال مكتبة وهبة، (القاهرة، 2008).

- محمد يوسف المقريف،ليبيا بين الماضي والحاضر، ط.1، مركز الدراسات الليبية أكسفورد، المجلد الرابع (بريطانيا، 2004).

- المؤتمر الأفريقي الأول للنفط فبراير، (طرابلس، 1974).

- النشرة الاقتصادية، بنك ليبيا، العدد 2، أبريل 1969.

- نوري عبد السلام بريون، قراءات في الاقتصاد الليبي (68-1969م) قبل الثورة وبعدها،(ط1) منشورات دار مكتبة الفكر، (طرابلس، 1971)

- وثيقة رقم (67) ملف وزارة الاقتصاد الوطني رقم 64/8/8، شعبة الوثائق المعاصر، العهد الملكي، المركز الوطني للمخطوطات والدراسات التاريخية.

- وزارة التخطيط والتنمية الخطة الخمسية الثانية (1969-1974) المملكة الليبية، 1969.

- وزارة الزراعة، قسم الإحصاء (النشرة الشهرية لإحصاءات أسعار القطاعي السلع الزراعية من سنة(1963-1969).

- وزارة النفط، تطور الامتيازات والعقود النفطية في الوطن العربي

- John Wright , Libya ,A Modern History , Crook Heim , London , 1981.

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©

The Author(s). This open access article is distributed under a CC BY-NC 4.0 license ©